الفساد الإدارى و المالى

دكتور/ محمود عبد الرحمن
دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة
قسم المحاسبة و المراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس

الإطار النظري للفساد

إن الفساد مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته ، موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة إحتكار علي سلعة أو خدمة او صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخري ، فيعد ظاهرة عالمية تؤدي إلي عرقلة التنمية الإقتصادية ومحاربة دخول الأموال داخل البلد.

أولاً :- المنظور التاريخي للفساد

ظاهرة الفساد ليست ظاهرة حديثة بل موجودة منذ الأزل في بعض البلدان والحضارات القديمة، ففي ديسمبر 1997م تأكد أن فريق علماء هولندي وجد في سوريا حوالي 150 كتابة مسمارية تبين أن الموقع إحتوي علي مركز إداري للحضارة الآشورية ترجع إلي القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وجد في أرشيف خاص بجهة مسئولة عن الأمن في تلك البلاد بيانات عن الموظفين الذين كانوا يقبلون الرشاوي، وهذه البيانات تتضمن أسماء المسئولين الكبار وإسم لأميرة آشورية ، وإمتدت ظاهرة الفساد علي مر العصور وفي مختلف البلدان والأزمان، كانت هناك بعض الظواهر العالمية للفساد التي تمثلت في الرشاوي والعمولات مقابل تسهيل الحصول علي الخدمات والمنافع في معظم بلدان العالم.

وثمة لوح محفوظ عن الحضارة الهندية (حوالي 300 عام ق.م) كتب عليه العبارة الآتية : يستحيل علي المرء أن لا يذوق عسلاً أو سما إمتد إليه لسانه ، وعليه فإنه يستحيل أيضاً علي من يدير أموال الحكومة ألا يذوق من ثروة الملك.

وهذا يؤكد علي أن جذور الفساد ممتدة في أعماق التاريخ وليست وليدة الوقت الحاضر، ولكن تم تناولها حديثاً لما لها من خطورة علي السلام والأمن الدوليين .

ثانياً:- تعريف المنظمات الدولية للفساد

للفساد عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- **تعريف الأمم المتحدة :** الفساد يتضمن سوء إستعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص ، ويشمل القطاع الخاص والعام ، ويتدرج من الرشوة إلي عمليات إستغلال النفوذ ، تبيض(غسل) الأموال ، نشاطات الجريمة المنظمة وغيرها.

- **تعريف البنك الدولي :** إساءة إستعمال الوظيفة العامة لتحقيق نفع خاص ، ويندرج تحت إسم الفساد الصغير.
- **تعريف منظمة الشفافية الدولية:** فقد إعتمدت التعريف التالي للفساد"هو تحريف سلطة ما لفائدة خدمة مصالح خاصة ، سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أم سلطة قضائية أم إدارية أم إقتصادية"، بمعني أن الفساد عبارة عن إتخاذ القرارات في الشأن العام وفق إعتبارات المصلحة الخاصة ، وليس المصلحة العامة.

أما الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد فتعرفة بأنه ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال ذات آثار سلبية علي القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الإقتصادية والإجتماعية ، وإذ تضع في إعتبارها أن التصدي للفساد لا يقتصر دوره علي السلطات الرسمية للدولة وإنما يشمل أيضاً الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تؤدي دوراً فعالاً في هذا المجال.

وعموماً فان الفساد كمصطلح يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والإقتصادية والإدارية المشبوهة ويشمل مساحة واسعة من الأعمال والتصرفات غير الشرعية ، فهو ظاهرة معقدة تتشعب أسبابها وتتنوع أثارها وتشمل أنواعاً مختلفة من أنماط السلوك الشاذة.

ثالثاً:- أسباب ومظاهر الفساد

1- أسباب إنتشار الفساد

تعددت الأسباب الكامنة وراء إنتشار ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات ، ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة فيما يلي:

- عدم الإلتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات وضعف الحوكمة الإدارية.
- تدني مهنية الأجهزة الرقابية العامة والخاصة في الدولة والمجتمع.
- التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية المفاجئة وغير المدروسة.
- ضعف الإرادة السياسية والتردد بإتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية الناجعة.
- تدني رواتب العاملين في القطاع العام والخاص وعدم القدرة علي تلبية متطلبات العيش والحياة الكريمة.
- تقييد حرية الإعلام وعدم السماح بالوصول إلي البيانات والمعلومات المهمة.
- إنحياز شركات المجتمع المدني وضعف دورها الرقابي.

- إستخدام الشركات الأجنبية لوسائل الإغراء والإغواء المبتكرة لضمان الحصول علي تنفيذ العطاءات والمشاريع الجديدة من غير وجه حق.

١ - مظاهر الفساد

الفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة منها:

❖ **الفساد السياسي**

إساءة إستخدام السلطة العامة لأهداف غير مشروعة ، وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية كذلك خضوع الجهاز التنفيذي لشروط القوي السياسية وتحويله إلي جهاز لحماية وإدامة وإستمرار القوي السياسية الحاكمة ودعمها.

❖ **الفساد الإداري**

ويتعلق بمظاهر الفساد والإنحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام إثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية ، أي إستغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول علي مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.

❖ **الفساد المالي**

يتمثل بمجمل الإنتهاكات المالية ومخالفة القوانين المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات المتعلقة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للحاسبات وديوان الرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات.

❖ **الفساد الأخلاقي**

ويتمثل بالإنحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف إجتماعي مقبول.

ماهية الفساد الإداري والمالي وخصائصة وأسبابه

تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدول وخاصة الدول النامية حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها وأدت إلي شلل في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة بما أفضت إليه من تدمير للإقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة عن مواجهتها.

أولاً :- تعريف وخصائص الفساد الإداري والمالي

1- تعريف الفساد الإداري والمالي

❖ **تعريف الفساد الإداري**

يصعب إيجاد تعريف موحد للفساد الإداري ، ومن ضمن تعاريفه ما يلي:

- هو كل إنحراف بالسلطة العامة للموظفين عن الأهداف المقررة لها قانوناً.
- هو القصور القيمي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادرين علي تقديم الإلتزامات الذاتية التي تخدم المصلحة العامة.
- هو إستغلال السلطة للحصول علي ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو طبقة تشكل إنتهاكاً للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي الراقي.
- تُعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد : بأنه سوء إستعمال الوظيفة في القطاع العام لتحقيق مكاسب شخصية ولا تميز المنظمة بين الفساد الإداري والفساد السياسي، أو بين الفساد الصغير والفساد الكبير.
- عرفه البنك الدولي علي أنه إساءة إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص.

ومن مجل التعاريف السابقة نستنتج أن الفساد الإداري هو إستغلال سلطة الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بطرق غير مشروعة.

❖ **تعريف الفساد المالي :** الفساد المالي يتمثل بمجمل الإنتهاكات المالية ومخالفة القوانين المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات المتعلقة بأجهزة الرقابة المالية كديوان الرقابة المالية والجهاز المركزي للحاسبات المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات.

❖ **تعريف موسوعة العلوم الإجتماعية:** الفساد هو سوء إستخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة (ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوي المسئولين المحليين أو الوطنين ، أو السياسيين مستبعدة رشاوي القطاع الخاص ، وعرفته كذلك هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الإلتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية وإقتصادية وإجتماعية للفرد أو لجماعة معينة.

١ - خصائص الفساد الإداري والمالي

يتميز الفساد الإداري والمالي بجملة من الخصائص نذكرها في النقاط التالية:

- يتحذ الفساد أشكالاً ومظاهر متعددة يصعب الإحاطة بها والتصدي لها كالرشوة ، والإختلاس ، والتزوير ،والإبتزاز،وسوء الإستخدام الواضح للأموال العامة ككسب شخصي ، وسوء إستخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب شخصية .
- أنه عمل خفي مستتر ، فعادة ما يتم الفساد الإداري والمالي في إطار من السرية والخوف ،وأن الكشف عن حالات الفساد لا تؤدي في الغالب إلا الكشف عن جزء من الحقيقة التي يجب معرفتها كاملة.
- الفساد بجميع أشكاله لم يعد عملاً فردياً بل أصبح عملاً منظماً يشترك فيه أكثر من شخص ، فالفساد الإداري والمالي يرتكز من الناحية الفعلية علي طرفين رئيسيين هم : الموظف العام الذي يبيع خدماته مستغلاً سلطاته ونفوذه الوظيفي ، والطرف الثاني : ممن يتعاملون مع هذا الموظف سواء من يقوم منهم بشراء خدمات ليس له الحق في الحصول عليها ، وغياب المساءلة.
- وجود عنصر المغامرة والمخاطرة الذي يصاحب أعمال الفساد ، الذي يكون مغرياً في الموقف والظروف التي يكون فيها عنصر المخاطرة ضعيفاً.

ثانياً- أسباب الفساد الإداري والمالي

للفساد الإداري والمالي عدد من الأسباب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية نوجزها فيما يلي:

أ - **أسباب إقتصادية :** تلعب الظروف الإقتصادية دوراً هاماً في ظهور الفساد الإداري والمالي فسوء الأحوال الإقتصادية والتي تشمل عجز الدولة عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطن سبب رئيسياً للسلوك المرضي للعاملين ، وذلك غالباً ما يكون مقرون بالسياسات الإقتصادية المرتجلة ، كذلك الأزمات الإقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات لأسباب

مختلفة . وعلي المستوي التنظيمي فإن غياب النظم الخاصة بالحوافز والتي تساعد العاملين علي التمسك بالأخلاق وعدم تحديد الرواتب علي أساس علمي سليم مبني علي توصيف الوظائف وفقدان العدالة في سياسات الترقية يؤدي إلي تفشي الفساد الإداري والمالي.

ب - **أسباب إجتماعية :** يفسر المدخل الإجتماعي للفساد بعوامل إجتماعية ثقافية بحته، حيث يعتبر أن الفساد والسلوك المنحرف ينشأ الغالبية منه نتيجة بواعث ودوافع فردية للخروج علي الضبط الإجتماعي بل علي العكس يشكل جنوحاً إجتماعياً هو حصيلة التعاون بين كل من النظام الإجتماعي ، وثقافة المجتمع علي نشوئه وتطوره ، أي أنه يعيد مظاهر الفساد إلي البيئة الإجتماعية وبيئة العلاقات السائدة بين الناس ومظاهر الإضطراب والخلل في البناء الإجتماعي ،وسيادة رموز ثقافية منحرفة تتغلغل في مؤسسات المجتمع ونظمة المختلفة.

ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

- إستغلال الإنتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية في التعامل الرسمي للضغط علي العاملين لتحقيق مكاسب بدون وجه حق.
- إستغلال العلاقات الشخصية غير الرسمية لإنجاز المعاملات الشخصية والتي تتعارض مع القوانين وتمس المصلحة العامة.
- الأثر السلبي لبعض العادات الإجتماعية علي سلوك الإداريين والمتعاملين تضعف الإهتمام بالوقت، وعدم الإلتزام بالمواعيد وإستخدام أملاك الدولة للأغراض الشخصية.
- الجهل والسذاجة وضغط الظروف الإجتماعية تسبب في إقدام بعض الموظفين علي التحايل والتزوير .

ج - **أسباب سياسية:** يعتبر الفساد السياسي سبباً للفساد الإداري والمالي فالعمل يتم ضمن البيئة السياسية وفقاً لإطارها الرسمي، والعاملون فيها تحت الرقابة القضائية والتشريعية ولذلك فإن أي ضعف أو غياب لهذه الرقابة بسبب الإنحراف في سلوك العاملين يساعد علي إنتشار الفساد ، كما أن تمتع كبار المسئولين بصلاحيات واسعة في ظل غياب نظام للمحاسبة والمسائلة يزيد من حجم الفساد حيث أنهم صناع القرار وصلاحياتهم تمكنهم من إستغلال سلطاتهم لمصالحهم الشخصية.

د - **أسباب إدارية:** هناك العديد من الأسباب الإدارية التي تعد مناخا **مناسباً** للفساد وتمهد للقائمين عليه منها **أسباب خارجية وهي:-**

- تكليف المنظمات الإدارية بأعباء ووظائف تفوق قدراتها وإمكاناتها البشرية والمالية مما ينجم عنه عجز وقصور في إنجاز المعاملات وتأخيرها.
- جمود سياسات الأجور والمرتبات وعدم مواكبتها للظروف الإقتصادية والتغيرات الجذرية في المجتمع.
- كثرة الثغرات في القوانين والنظم والتعليمات وعدم معالجتها أو تنبيه المسئولين للأضرار الناتجة عنها.
- إنتشار العلاقات البيروقراطية بين المستويات الإدارية وتباعد بين المستويات الدنيا والعليا وغياب الممارسات الديمقراطية.
- عدم كفاءة القيادات الإدارية وعدم إلتزام العاملين بأخلاقيات الوظيفة.

فهناك العديد من الأسباب يمكن إرجاع الفساد الإداري والمالي لها ، ففي دراسة قام بها مركز المشروعات الدولية الخاصة ، حدد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلي وجود الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، والشكل التالي يوضح ذلك:

أسباب الفساد الإداري والمالي